ويبقى الحال على ما هو عليه!!!

أ.د. علي السلمي

يؤمن نظام الحكم بمنطق الاستقرار وعدم التغيير في كل ما يعرض من قضايا ومواقف على كافة المستويات والمجالات باعتبار ذلك ميزة كبرى جنبت البلاد كثيراً من المشكلات. وإن كان الاستقرار من الأمور المحمودة في الأساس، إلا أن التزيد فيه بحيث يتحول إلى جمود وتوقف عن مسايرة متطلبات التطور والتقدم تحوله إلى نقمة وعقبة في سبيل انطلاق الوطن إلى آفاق تواكب حركة المتغيرات المحلية والعالمية.

ويشهد المصريون أن فترة الحكم الحالية هي الأطول والأكثر استقراراً، بمنطق أهل الحكم، في تاريخ مصر الحديثة من دون أن تبدو في الأفق احتمالات تغييرها في المستقبل المنظور. كما يشهد المصريون أن هذا الحكم يميل إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه مهما كانت رغبة الناس في التغيير، ومهما كانت الدواعي المحتمة لتغيير النظم والسياسات والأشخاص والأفكار كما هو الشأن في أغلب بلاد العالم التي تطورت وتقدمت وحققت لمواطنيها مستويات متعالية من رفاهة العيش ونعيم الحضارة والديمقراطية.

ويعلم المصريون أن ما وقع من تغييرات على مدار فترات رئاسة الرئيس مبارك الخمس منذ 1981 وحتى الآن لم تتم إلا بعد طول انتظار منهم، وبشكل يوحي بأنها كانت تصدر عن غير ترحيب من أهل الحكم الذين يفضلون بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وإلى جانب فترات الرئاسة الخمس لرئيس الجمهورية، شهد المصريون وزراء طالت مدة بقائهم في مناصبهم لما يقرب من ربع قرن! ويعاصر المصريون رئيساً أوحد لمجلس الشعب منذ عشرين عاماً. وعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة في تاريخ مصر الحديثة عايش المصريون محافظين طالت مدة بقائهم في

مناصبهم لتتجاوز اثنتي عشرة سنة في حالات عدة. كما شهد المصريون رؤساء لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية الحكومية [المسماة بالقومية] ورؤساء تحرير لتلك الصحف ظلوا في مناصبهم عشرات السنين.

وبنفس المنطق الساعي إلى الاستقرار يعيش المصريون منذ 1981 تحت حكم الطوارئ الذي يتجدد كل فترة بشكل أصبح تلقائياً تقريباً ولا ينتظر المصريون الخلاص منه في وقت قريب!

وبرغم المشكلات والسخائم والرزايا [على حد تعبير الرئيس الراحل السادات] التي تصيب الشعب نتيجة سوء أداء حكومة ووزراء الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً، فإن منطق الاستقرار يتيح لهؤلاء الوزراء البقاء في مناصبهم رغماً عن رغبة المواطنين في التخلص منهم. فلا يزال وزير الثقافة في منصبه على مدى يزيد عن العشرين عاما رغم كل أشكال الفشل التي تحققت على طول فترة شغله لهذا المنصب وآخرها سرقة لوحة زهرة الخشخاش وافتضاح الحالة المزرية للمتاحف المصرية وتردي مستويات تأمينها. ولا يزال وزير الإسكان في منصبه رغم كل اللغط الذي دار حول تورط شركة يساهم فيها في عملية شراء جزيرة آمون بأسوان وتدخل الرئيس لوقف الصفقة. ولا يزال وزير الزراعة في منصبه رغم الفشل المزري في توفير احتياجات البلاد من القمح والهيار زراعة القطن وتبديد ثروة الوطن من المحاجر، فضلاً عن افتضاح حالات نهب أراضي الدولة ومخالفة المشترين لشروط البيع وتحويلها إلى الاستثمار العقاري والسياحي بدلاً من الاستثمار الزراعي وهو ما تحتاجه البلاد. ولا يزال وزير التضامن الاجتماعي في موقعه رغم كل أشكال الفشل وأزمات رغيف الخبز. ورغم فضيحة انهيار شبكة الكهرباء والالتجاء إلى قطع التيار عن مناطق كثيرة بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي التي تصدر إلى إسرائيل بأسعار تقل عن السعر في السوق العالمي، فلا يزال المسئولون عن جريمة تصدير الغاز الطبيعي في مواقعهم.

وعلى الجانب السياسي فقد أصبح مفهوم الاستقرار أن يبقى الحزب الوطني الديمقراطي قابضاً على سلطة الحكم بكل الوسائل التي تشمل صياغة التشريعات واصطناع النظم والأدوات التي تيسر له الفوز بالأغلبية في كل انتخابات تجريها حكومته. وبعد أن كان القضاة يشرفون على عمليات الانتخابات ووجد الحزب صعوبة في الفوز السهل بانتخابات 2005 تم إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات بموجب التعديلات الدستورية التي تم تمريرها في 2007 . وبعد أن كانت الانتخابات التشريعية تجري على مراحل وصادف الحزب الوطني الديمقراطي صعوبة في السيطرة على انتخابات 2005 وإنهاءها لصالحه بسرعة، كان التعديل الدستوري الذي قضى أن تتم الانتخابات في يوم واحد حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف وإنجاز المطلوب في أقل فترة ممكنة.

ومنطق الاستقرار الذي يؤمن به أهل الحكم يكون الواجب على أحزاب المعارضة أن تستقر دائماً في جانب المعارضة ولا تتاح لها فرصة أبداً للانتقال إلى جانب الحكام. فالاستقرار يقضي أن يظل الحزب الوطني الديمقراطي في سدة الحكم إلى الأبد، وأن تبقى أحزاب المعارضة تعارض إلى الأبد !

وتتجلى فلسفة الاستقرار السياسي في اصطناع نظام انتخابي يضمن للحزب الوطني وحكومته استبعاد مرشحي الأحزاب والقوى السياسية من حلبة التنافس الانتخابي وذلك بالاعتماد على جداول انتخابية لا تعبر حقيقة عن أصحاب الحق والأهلية لمباشرة حقوقهم السياسية. بل نجح النظام الانتخابي في عهد الاستقرار في استبعاد المواطنين أنفسهم من العملية الانتخابية إلى الحد الذي شهدنا معه انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية لا يقبل عليها الناخبون ولا تتعدى نسبة المشاركين بالتصويت في أحسن الأحوال 10 – 15 % ممن لهم حق التصويت.

ووصل الاستبعاد من أجل الاستقرار إلى استبعاد جميع المصريين الذين تجوز لهم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلا من يرشحهم الحزب الوطني الديمقراطي من أعضاء هيئته العليا التي تم تشكيلها عمداً بعد

تعديل المادة 76 من الدستور في 2007 حتى يمكن للحزب ترشيح أحد أعضاءها لانتخابات الرئاسة في 2011 . وبذلك فقد تم استبعاد جميع المصريين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية من التنافس على منصب الرئيس، كما تتوقف فرص الأحزاب السياسية القائمة في الوصول بأحد أعضاءها إلى انتخابات الرئاسة في ضرورة حصول الحزب على مقعد واحد على الأقل في مجلس الشعب أو الشورى وبافتراض أن عضو الهيئة العليا المرشح قد مضى على عضويته عام على الأقل وأن يكون الحزب قد مضى على إنشاءه خمس سنوات. وتلك الفرصة استثناء ينتهي بانتهاء انتخابات الرئاسة في 2011 !

ومن أجل البحث عن فرصة في انتخابات تشريعية نزيهة وحقيقية طالبت أحزاب الائتلاف ، الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، بضمانات انتخابية تمثل الحد الأدنى من مطالب الأحزاب والقوى السياسية ولا يثير تطبيقها أي مشكلات لنظام الحكم إن كان فعلاً يريد انتخابات نزيهة كما يردد رموزه. وتتركز الضمانات التي يطالب بها الوفد وشركاؤه في الائتلاف، ومعهم كافة القوى الوطنية الشريفة، في الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المنقوصة وغير المشروطة، وتعديل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ليكون اختيار أعضاءها بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية والحزب الحاكم بالتالي. كما تتضمن الانتخابات إعداد جداول الانتخابات بناء على قاعدة بيانات الرقم القومي، واعتبار بطاقة الرقم القومي هي المسند الوحيد المعتمد في تحقيق شخصية الناخب. وتشتمل قائمة مطالب أحزاب الائتلاف على ضرورة أن تعين اللجنة العليا للانتخابات عضواً من الهيئة القضائية للإشراف على كل مجمع انتخابي، وأن تجرى عملية فرز الأصوات في ذات المجمع الانتخابي حتى لا يتم نقل صناديق الانتخاب من مقارها تفادياً لما يطرأ عليها من تغييرات أثناء رحلة الانتقال من مقر المجمع الانتخابي إلى مقر اللجنة العليا لإجراء الفرز !

وبرغم وضوح مطالب قوى المعارضة وبساطتها، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن فلسفة الاستقرار وبقاء الأحوال على ما هي عليه هي السائدة. فقد توالت التصريحات من رموز الحزب الوطني الديمقراطي أنه لا تغيير في نظام الانتخابات ولا مجال لإحداث تعديلات تشريعية قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة. كما توالت الأنباء عن ترشيح الحزب الوطني لنفس الشخصيات التقليدية التي استمرت في مواقعها لسنوات طويلة بدءاً من رئيس مجلس الشعب دكتور سرور أو أقدم نائب في مجلس الشعب أ. كمال الشاذلي ، أو ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهو إجراء غير مسبوق في الديمقراطيات التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، ففي تلك الدول على الوزراء والمسئولين الراغبين في الترشيح أن يستقيلوا من مناصبهم حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، وحتى نمنع عليهم فرصة استغلال مناصبهم في السلطة التنفيذية للتأثير في مجرى الانتخابات واصطناع نتائجها لصالحهم.

والنتيجة أن المصريين يواجهون موقفاً غريباً، ففي الوقت الذي كان من المفترض أن يتعالى الحديث والحوار على كافة المستويات للبحث في صيغ تطوير الوطن والدخول إلى مستقبل أفضل، نرى أهل الحكم يؤكدون أن كل شيء باق من دون تغيير، ومن ثم فليس أمام المصريين سوى الانصياع للقول الشائع " يبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المنضرر اللجوء إلى القضاء"، وفي هذه الحالة لا ملجأ أمام المصريين سوى الله سبحانه وتعالى فهو القادر الذي يغير ولا يتغير.

مساعد رئيس حزب الوفد

نُشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2010/8/28

أي قبل 3 شهور من يناير 2011 !

وأُشهد الله أنه لم يُمنع ولا مُنع لي أي مقال في أي صحيفة أخري طوال فترة

الرئيس الأسبق حسني مبارك عملاً بسياسته " الاستقرار" !